مؤشرات الأقتصاد في اليمن

فبراير 2019

القطاع المصرفي اليمني

صراع في عدن وجحيم في صنعاء

STUDIES & ECONOMIC MEDIA CENTER
مركز الدراسات والإعلام الإقتصادي

www.Economicmedia.net

مقدمة

رغم حالة التعافي المحدود للقطاع المصرفي خلال الأشهر القليلة الماضية الا أنه واجه اهم تحديين رئيسيين؛ الاول إجراءات التضييق على البنوك اليمنية من قبل جماعة الحوثي في صنعاء، والثاني ما يعرف بفضيحة الفوارق في شراء وبيع العملة في البنك المركزي في عدن.

في هذا التقرير نحاول ان نسلط الضوء على بعض جوانب تلك المشكلات واثارها السلبية على القطاع المصرفي والوضع الاقتصادي بصورة عامة، اذ دائما ما نؤكد بأن القطاع المصرفي يمثل قلب الاقتصاد وأن الاختلالات في فيه تنعكس بصورة مباشرة على كافة القطاعات.

ويتضمن التقرير رصدا لمؤشرات الاقتصاد أسعار المواد الأساسية وأسعار صرف العملة وكذلك التطورات الاقتصادية خلال شهر فبراير 2019م.

تقديرات موازنة الحكومة لعام 2019م

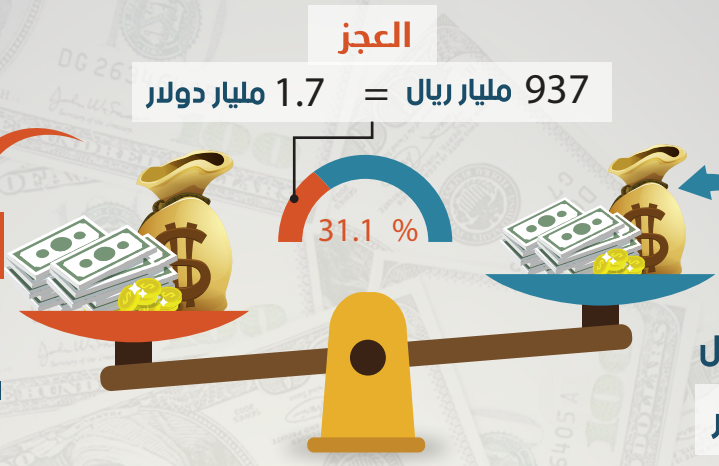

الإيرادات

680 مليار ريال
نفط وغاز

224 مليار ريال
أرباح الحكومة

365 مليار ريال
منح خارجية

85 مليار ريال
موارد ذاتية

639 مليار ريال
الضرائب

النفقات

نفقات المرتبات
1 تريليون و 223 مليار ريال

الجهاز الأمني والعسكري
528 مليار ريال
43 %

الجهاز المدني
694 مليار ريال
57 %

نفقات مركزية
700 مليار ريال

نفقات السلطة المحلية
523 مليار ريال

نفقات المحافظات المحررة
337 مليار ريال

المحافظات غير المحررة
298 مليار ريال

مؤخرا انتهت التحقيقات فيما يعرف بفضيحة " فوارق بيع العملات " التي كشفها مستشار رئيس الجمهورية للشئون الاقتصادية حافظ معياد مطالبا رئيس الحكومة د معين عبد الملك بالتوجيه للتحقيق في القضية مع البنك المركزي اليمني الذي يرأسه محمد زمام، لكن الملفت أن تلك التحقيقات لم تسفر عن شيء يمكن البناء عليه وفقا لمصادر رسميه.

لا يبدو ان محافظ البنك المركزي زمام سيفلت من هذه القضية بسهولة، لاسيما وأنها سوف تفتح الباب لسلسة من العمليات المشابهة بمبالغ تتجاوز نصف المليار دولار تشمل تمويل السلع الأساسية والمشتقات النفطية وشبه المواد الأساسية خلال فترات زمنية مختلفة عقب توليه مسئولية البنك المركزي في سبتمبر 2018م خلفا للمحافظ السابق منصر القعيطي، لاسيما وأنه لم يتجاوز بعد حالة اللمز على خلفية اجراءه نقاشات اون لاين مع المختص بالملف الاقتصادي في فريق المشاورات التابع لجماعة الحوثي اثناء انعقاد مشاورات السلام في استوكهولم في ديسمبر الماضي.

لا شك ان محافظ البنك المركزي استطاع ان يحدث فارق في أداء البنك منذ تعيينه مقارنة بالمحافظ السابق لكن المشكلة الأخيرة قد تضع كل تلك الجهود في مهب الريح.

يتمتع الرجل بكاريزما التأثير على الاخرين بشكل لافت، فمؤخرا استطاع ان يقنع وفدا من صندوق النقد الدولي لزيارة البنك المركزي في عدن كما زارت البنك وفود عديدة من بينها فريق الأمم المتحدة برئاسة منسقة الشؤون الإنسانية التابعة للأمم المتحدة لدى اليمن ليزا غراندي والسفيرة الألمانية لدى اليمن، كما استطاع ان يستقطب عددا من الكوادر الشابة من البنك المركزي في صنعاء ليبدأ في تفعيل العديد من الإدارات العامة في البنك.

في السادس عشر من يناير الماضي وجه رئيس الحكومة اليمنية د معين عبدالملك الجهاز المركزي للرقابة والمحاسبة بالقيام بعملية مراجعة وفحص تقارير البنك المركزي اليمني وهي المهمة التي يخوله أياها قانون البنك المركزي اليمني لكن مصادر في البنك المركزي اكدت انه وحتى نهاية يناير الماضي لم تبدأ عملية التحقيقات،

ولا يعرف سبب ذلك التأخير رغم إقرار رئيس الجهاز المركزي للرقابة والمحاسبة أن الجهاز تلقى في السادس عشر من يناير تكليف من رئيس الوزراء الدكتور معين عبدالملك، مرفق به تقارير أداء البنك، للقيام بعملية الفحص والمراجعة، وبحيث يبدأ فريق من الجهاز القيام بعملية مراجعة ودراسة تقارير البنك المتعلقة بالاعتمادات المستندية للسلع الأساسية.

من الواضح ان هذه العملية فضحت الجهاز المركزي للرقابة والمحاسبة أيضا حيث بدا محدود الخبرات وغير قادر على فك الكثير من شفرات المشكلة لاسيما وأن رئيس الجهاز أعلن أن عمليات التحقيق لن تقتصر على فوارق بيع العملات بل ستشمل إجراءات البنك في عمليات التدخل النقدي لضبط العملة الوطنية.

أكد رئيس الجهاز حينها بأن عملية الفحص والمراجعة بكل حيادية ومهنية عالية، وقال:" العمل جارياً على قدم وساق وسيتم الرفع بالنتائج لدولة رئيس الوزراء فور الانتهاء من أعمال الفحص والمراجعة"، لكن وبعد استكمال تلك التحقيقات لا يبدو ان هناك نتائج حقيقة للتحقيق.

وهذا يفسره لجوء الحكومة الي التعاقد مع شركة دولية للقيام بعملية المراجعة والتقييم، وحتى تتبين نتائج تلك التحقيقات تكون القضية قد تاهت في دهاليز الصراع المعلن بين اجنحة قريبة من صنع القرار في الرئاسة والحكومة.

اذ تبدو الأحقاد القديمة والتسابق على مراكز القرار المؤثرة هي الدافع الرئيس وراء هكذا صراع، والذي برز الي العلن جانبا منه بين حافظ معياد رئيس اللجنة الاقتصادية ومحافظ البنك المركزي زمام.

الاثار السلبية لفضيحة الفوارق في بيع العملات:

على المستوى المحلي:

- اهتزام الثقة المحلية بالبنك المركزي اليمني باعتباره " بنك البنوك " والمعول عليه القيام بعملية الاشراف والرقابة على كافة البنوك المحلية.

- تراجع في سعر الريال اليمني مقابل الدولار حيث وصل سعر الدولار الي 580 ريال للدولار الواحد مع نهاية يناير 2019م مقارنة بـ 520 ريال للدولار الواحد قبل الإعلان عن تلك المشكلة.

- تعرض البنك المركزي الي مزيد من الخسائر جراء التدخل في السوق لشراء النقد الأجنبي في محاولة السيطرة على سعر الصرف من الانهيار أكثر، ومن غير الواضح حتى الان حجم المبالغ التي سيتم انفاقها لتجاوز هذه المشكلة.

- اهتزام الثقة بالسلطات الحكومية عموما لاسيما وأن الحكومة اليمنية المعترف بها دوليا تعاني من اتهامات بعدم الفاعلية وضعف السيطرة في مناطق تواجدها.

- تحقيق مكاسب لصالح جماعة الحوثي التي ما زالت غير معترفة بقرار نقل البنك المركزي اليمني الي عدن الذي أصدره الرئيس هادي في سبتمبر 2016م.

على المستوى الدولي:

- ممارسة مزيد من الضغوط على البنك المركزي اليمني في عدن للقبول ببعض الشروط التي يطرحها المبعوث الاممي بشأن تشكيل إدارة مستقلة للبنك المركزي اليمني.

- الصعوبة في رفع الحظر عن الاموال المجمدة لدى البنوك الخارجية في بعض الدول كبريطانيا وألمانيا وغيرها منذ بدء الحرب التي تشهدها اليمن.

- وضع مزيد من الشروط على البنك المركزي اليمني في عدن لكي يحظى بالدعم اللازم من قبل صندوق النقد الدولي والبنك الدولي خلال المرحلة المقبلة.

نفذ البنك المركزي اليمني في عدن العديد من الخطوات الايجابية لتفعيل دور البنك في الرقابة على القطاع المصرفي يمكن تلخيص أبرز تلك الجهود:

- إلزام البنوك العاملة في اليمن بإرسال البيانات المالية الاسبوعية والشهرية والربعية الي قطاع الرقابة على البنوك عبر البريد الالكتروني المخصص لذلك.
- إعداد تقارير التعرض لمخاطر النقد الأجنبي التي توضح المبالغ المحتفظ بها من العملات الأجنبية لدى البنوك ومدى التزام البنوك بتعليمات البنك المركزي في هذا الجانب وذلك بالاحتفاظ بالنسب القانونية لتلك العملات الأجنبية، واحتساب وإعداد الاحتياطي الإلزامي الواجب خصمه على البنوك بواقع 7% من الودائع بالعملة المحلية و10% من الودائع بالعملات الأجنبية.
- تفعيل النظام البنكي الخاص بإدارة المراكز المالية للبنوك.
- إعداد البيانات المجمعة للبنوك خلال الفترة من 2013م وحتى 2018م وإعادة تقييم البيانات وفقا لسعر 380 للدولار الواحد مقابل 250 ريال للدولار في السابق.
- تدريب مسئولي الامتثال في البنوك المحلية على كيفية مراجعة وإعداد التقارير الأسبوعية والشهرية والربعية الواجب موافاة الإدارة العامة للرقابة على البنوك بها بصورة مستمرة.
- تفعيل إدارة الشئون المصرفية وإصدار التراخيص لفتح فروع للبنوك.
- تفعيل إدارة التفتيش على البنوك العاملة في اليمن من خلال إلزام البنوك بتعيين مسئولي التزام في عدن ومنحة الصلاحيات الكاملة لموافاة قطاع الرقابة بكافة البيانات المطلوبة، والنزول الميداني لفرق التفتيش لجرد خزائن البنوك، وإصدار العديد من التعاميم الخاصة بالحوالات الصادرة والواردة وبيانات المبيعات والحوالات الخاصة بالمنظمات الدولية خلال عام 2018.
- تفعيل إدارة النقد الأجنبي وشئون الصرافة من خلال تجهيز النماذج الخاصة بتجديد الصرافة والاعلان لكافة شركات الصرافة بأنه لن يتم الاعتراف بأي تراخيص لم تصدر من البنك المركزي في عدن.
- الاعداد لاستقبال ببيانات عمليات النقد الأجنبي من قبل البنوك وتقارير البيانات الدورية لشركات الصرافة والقيام بمعالجة طلبات تراخيص الصرافة الجديدة والتجديد من خلال فحص الطلبات والملفات.

بنوك صنعاء تحت التهديد والملاحقة

تعرضت البنوك المحلية الواقعة تحت سيطرة جماعة الحوثي في العاصمة صنعاء للعديد من الاجراءات القاسية تمثلت بعمليات الاعتقال والسجن والملاحقة حيث قامت قوات ما يسمى مكافحة الإرهاب بمداهمة عدد من البنوك المحلية أبرزها بنك التضامن الإسلامي وبنك الكريمي وعدد من البنوك الأخرى واعتقلت بعض قيادات تلك البنوك واحتجزتهم في مبنى الامن القومي بصنعاء.

ويأتي ذلك على خلفية قيام البنوك المحلية بفتح الاعتمادات المستندية لدى البنك المركزي اليمني في عدن بشأن استيراد السلع الأساسية والاستجابة لمتطلبات البنك المركزي في عدن الذي بدأ بتفعيل ادواته في إدارة السياسية النقدية في البلد.

وقد أجبرت البنوك على توقيع تعهدات بعدم فتح الاعتمادات المستندية في البنك المركزي في عدن، حيث امتثلت بعض البنوك لذلك فيما يتعلق بالفروع الواقعة تحت سيطرة جماعة الحوثي.

ويظل التوتر قائما لاسيما عقب التغييرات الأخيرة في قطاع الرقابة على البنوك في البنك المركزي بصنعاء وهي تغييرات تصب نحو مزيد من سيطرة الجماعة على البنك المركزي اليمني بصنعاء وتحديدا قطاع الرقابة على البنوك، علما بأن اللجنة الاقتصادية التابعة للجماعة هي السلطة العليا في إدارة الملف الاقتصادي برمته بما فيه البنك المركزي اليمني.

وفي هذا السياق تأتي عملية تحريك قضايا الضرائب الخاصة بالبنوك المحلية، حيث اتهمت مصلحة الضرائب بصنعاء بنك اليمن الدولي بتقديم بيانات غير صحيحة لمصلحة الضرائب خلال السنوات الماضية وفقا لقانون ضريبة الدخل الصادر 2010م".

وشكلت المصلحة فريق ميداني مكون من 26 شخصا يمتلكون صفة الضبطية القضائية لإجراء عمليات التدقيق للبيانات والمستندات والحسابات الختامية منذ بدء النشاط وحتى 2016م.

جمعية البنوك واحدة من التكوينات المدنية التي لعبت أدواراً مهمة كسياج لحماية البنوك المحلية، لكنها الآن تواجه التحدي قبل غيرها، وقد رفعت صوتها مؤخراً حين خاطبت القائمين على البنك المركزي في صنعاء بأن ما يتم ممارسته من احتجاز لقيادات في البنوك من قبل الأجهزة الأمنية ليس مبرراً،

وبأن هذه التصرفات لها مردود سلبي على سمعة البنوك وثقة الجمهور بها.

يعتقد مدراء تنفيذيون في البنوك المحلية أن مثل تلك التصرفات ستعقد عملية استيراد المواد الأساسية، كما تسهم في استنزاف المخزون اليمني من الغذاء، وهو الأمر الذي تحذر منه الكثير من المنظمات الدولية، حيث تعيش اليمن أسوأ كارثة إنسانية في العالم.

على مدى الأشهر الماضية تحولت صنعاء إلى مصدر قلق للكثير من التجار ورؤوس الأموال، وبالإضافة إلى شركات الاتصالات التي باتت قاب قوسين من الإفلاس والرحيل من السوق اليمنية، لاسيما وأن عمليات الاعتقالات شملت أصحاب شركات صرافة وبعض رجال الأعمال الآخرين بعضهم ما يزال معتقلاً في مبنى الأمن القومي.

تتصاعد التحديات في وجه القطاع الخاص بعد أن أنهكته الحرب على مدى أربعة سنوات عجاف، وفي حين يصارع تحديات جمة كانهيار العملة، والجبايات والرسوم المتعددة، والمخاطر الأمنية، الا أن ذلك لا يبدو كافياً في نظر سلطات الحوثيين بصنعاء، ولا أحد يكترث في الحكومة اليمنية بعدن.

تتعرض البنوك اليمنية لضغوط مزدوجة، حيث تحذرها إدارة البنك المركزي في عدن بالالتزام بكل ما يطلب منها من بيانات ومعلومات، ما لم فإن سلسلة من الغرامات ستكون بانتظارها، وهكذا تجد البنوك نفسها بين نارين، فلا هي قادرة أن تستجير برمضاء الحكومة وبنكها المركزي في عدن ولا تقوى على البقاء في نار الحوثي الملتهبة.

جمعية البنوك واحدة من التكوينات المدنية التي لعبت أدواراً مهمة كسياج لحماية البنوك المحلية، لكنها الآن تواجه التحدي قبل غيرها، وقد رفعت صوتها مؤخراً حين خاطبت القائمين على البنك المركزي في صنعاء بأن ما يتم ممارسته من احتجاز لقيادات في البنوك من قبل الأجهزة الأمنية ليس مبرراً، وبأن هذه التصرفات مردود سلبي على سمعة البنوك وثقة الجمهور بها.

وقالت إن أي تعامل مع القطاع المصرفي خارج إطار القوانين النافذة لن تقدم أي حلول، ولن تساعد على تحقيق أي نوع من الاستقرار في بيئة القطاع المصرفي.

بنوك صنعاء تحت التهديد والملاحقة

- أزمة إنسانية جراء تراجع مستوى استيراد السلع الأساسية لاسيما وأن البنك المحلية لعبت دورا مهما في فتح الاعتمادات المستندية لشراء السلع الأساسية من الخارج، ونتجت عن تلك الخطوات حالة من الاستقرار النسبي في أسعار السلع الأساسية خلال الأشهر القليلة الماضية.

- ركود اقتصادي جراء تجميد كثير الاموال: إن تلك الاجراءات تؤدي الي تعطيل عمل البنوك المحلية في مناطق سيطرة جماعة الحوثي ويشل حركتها في تدوير الاموال في اطار الدورة المالية للنقود وهو الامر الذي ينعكس سلبا على تلك البنوك وعلى الدورة المالية والوضع الاقتصادي للبلد ككل.

- هروب رأس المال المحلي نتيجة المخاوف من السيطرة على تلك الاموال، حيث تشكل تلك الممارسات مؤشر خطير على مستقبل البنوك اليمنية وهذا يدفع الكثير من البنوك للتفكير جديا في إعادة رسم استراتيجيتها تحسبا لأي مخاطر محتملة مستقبلا.

- اقحام للبنوك المحلية في الصراع يؤثر على مستوى الثقة بها، فمن المعروف ان ثقة المجتمع بالبنوك المحلية اهتزت بصورة كبيرة خلال السنوات الماضية حيث امتنعت الكثير من البنوك عن الوفاء بالتزاماتها للمودعين، وعندما يضاف الي تلك الحالة التهديدات الراهنة للبنوك سوف تقضي ما تبقى من مستوى متواضع من الثقة بالبنوك اليمنية.

أسعار السلع الأساسية

شهدت أسعار المواد الأساسية (دقيق، سكر، ارز، زيت الطبخ، حليب مجفف، فاصوليا، شاهي، جبن، زبادي) ارتفاعا خلال شهر فبراير من العام 2019م في المحافظات المستهدفة (صنعاء، عدن، تعز، مأرب، الحديدة، حضرموت) بمتوسط ارتفاع بلغ 2 % مقارنة بشهر يناير من العام نفسه ونسبة ارتفاع بلغت 132 % مقارنة بما قبل الحرب يناير 2015م.

ووفقا للبيانات التي رصدها المركز سجلت محافظة الحديدة أعلى نسبة ارتفاع في أسعار المواد الأساسية خلال شهر فبراير بنسبة ارتفاع بلغت 8 % مقارنة بشهر يناير 2019م،

تلتها العاصمة صنعاء ومحافظة مأرب بنسبة ارتفاع بلغ 2 %، فيما سجلت كلا من محافظة تعز وحضرموت وعدن بنسبة ارتفاع في أسعار المواد الغذائية بمتوسط ارتفاع بلغ 1 % خلال شهر فبراير 2019م مقارنة بشهر يناير من العام نفسه

انفجرافيك يوضح ارتفاع أسعار المواد الأساسية في المحافظات المستهدفة خلال شهر فبراير 2019م مقارنة يناير 2019م وبما قبل الازمة يناير 2015م:

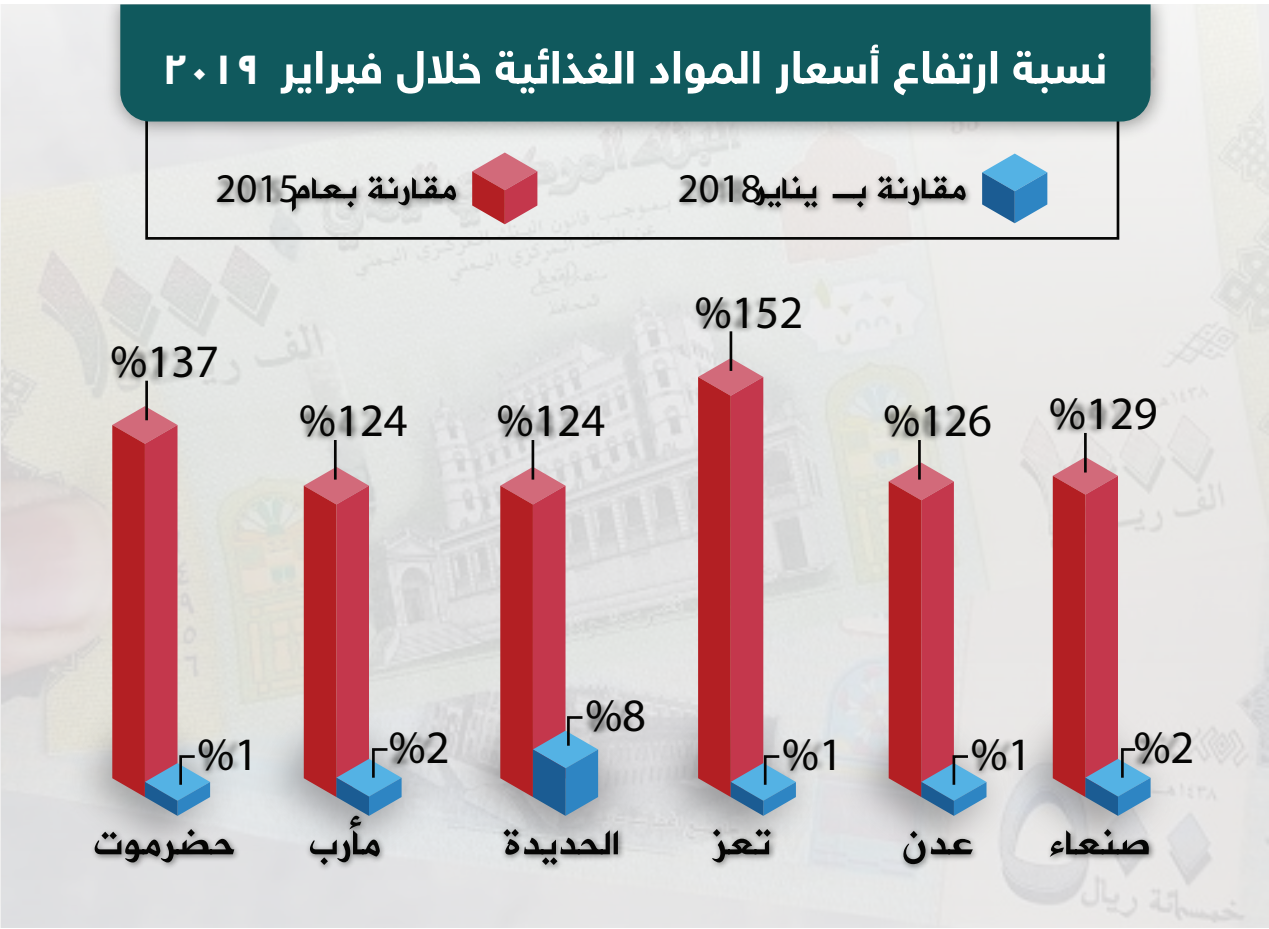

أسعار المشتقات النفطية

سجلت أسعار المشتقات النفطية (بترول ، ديزل ، غاز منزلي) استقرارا خلال شهر فبراير 2019 في المحافظات المستهدفة (صنعاء، عدن، تعز، مأرب، الحديدة، حضرموت) ولم تسجل أي نسبة ارتفاع 0 % مقارنة بشهر يناير 2019، فيما سجلت ارتفاعا بنسبة 134 % مقارنة بما قبل الازمة يناير 2019م.

ووفقا للبيانات التي رصدها المركز فقد سجلت محافظة حضرموت نسبة ارتفاع بسيطة بمتوسط ارتفاع بلغ 1 % في أسعار المشتقات النفطية خلال شهر فبراير 2019 مقارنة بشهر يناير من العام 2019،

وهي المحافظة الوحيدة التي سجلت نسبة ارتفاع في أسعار المشتقات النفطية، فيما شهدت كلا من العاصمة صنعاء والعاصمة المؤقتة عدن وتعز ومأرب والحديدة استقرار في أسعار المشتقات النفطية خلال شهر فبراير 2019 مقارنة بشهر يناير من العام نفسه.

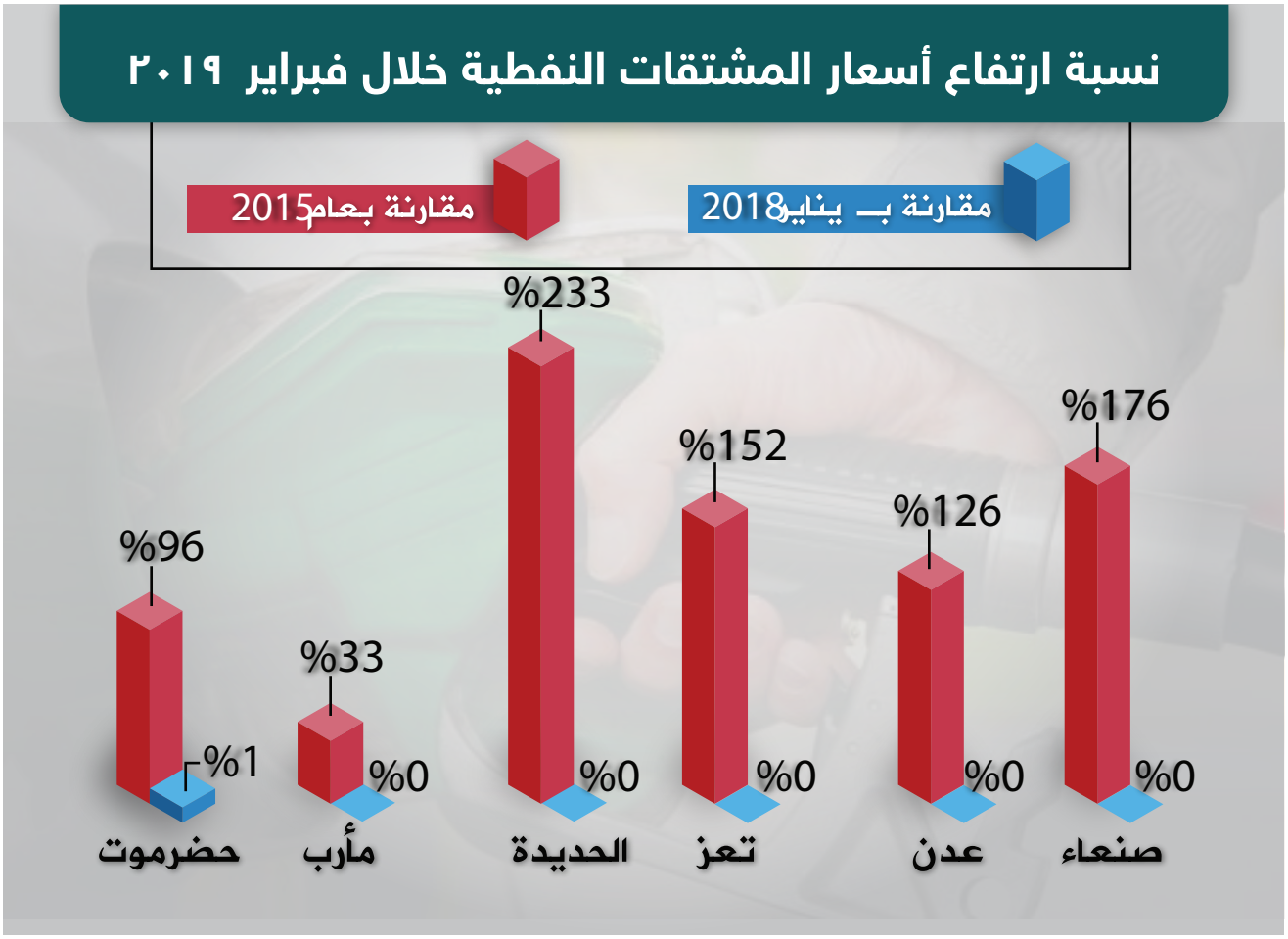

أسعار العملات ... الريال يواصل التراجع أمام العملات الاجنبية

شهد شهر فبراير 2019م تراجعا في سعر الريال اليمني مقابل الدولار الأمريكي حيث بلغ متوسط ارتفاع الدولار مقابل الريال اليمني خلال شهر فبراير 2019م بمتسوط ارتفاع بلغ 6 % مقارنة بشهر يناير 2019م، فيما سجل الريال نسبة تراجع كبيرة مقابل الدولار مقارنة بما قبل الازمة يناير 2015م بنسبة بلغت 172%.

حيث وصل سعر الدولار مقابل الريال اليمني خلال فبراير 2019م الي 585 ريال مقابل 550 خلال شهر يناير 2019م

ووفقا للبيانات التي رصدها المركز فقد سجل الريال اليمني ترجعا أيضا مقابل الريال السعودي خلال شهر فبرار2019م، حيث بلغ متوسط ارتفاع الريال السعودي مقابل الريال اليمني خلال فبراير 2019م بنسبة 5 % مقارنة بشهر يناير من العام نفسه، حيث وصل سعر الريال السعودي خلال فبراير 2019 الي 157 ريال يمني مقابل 150 خلال شهر يناير 2019، فيما سجل الريال السعودي نسبة ارتفاع بلغت 175 % خلال فبراير 2019م مقارنة بما قبل الازمة يناير 2015م.

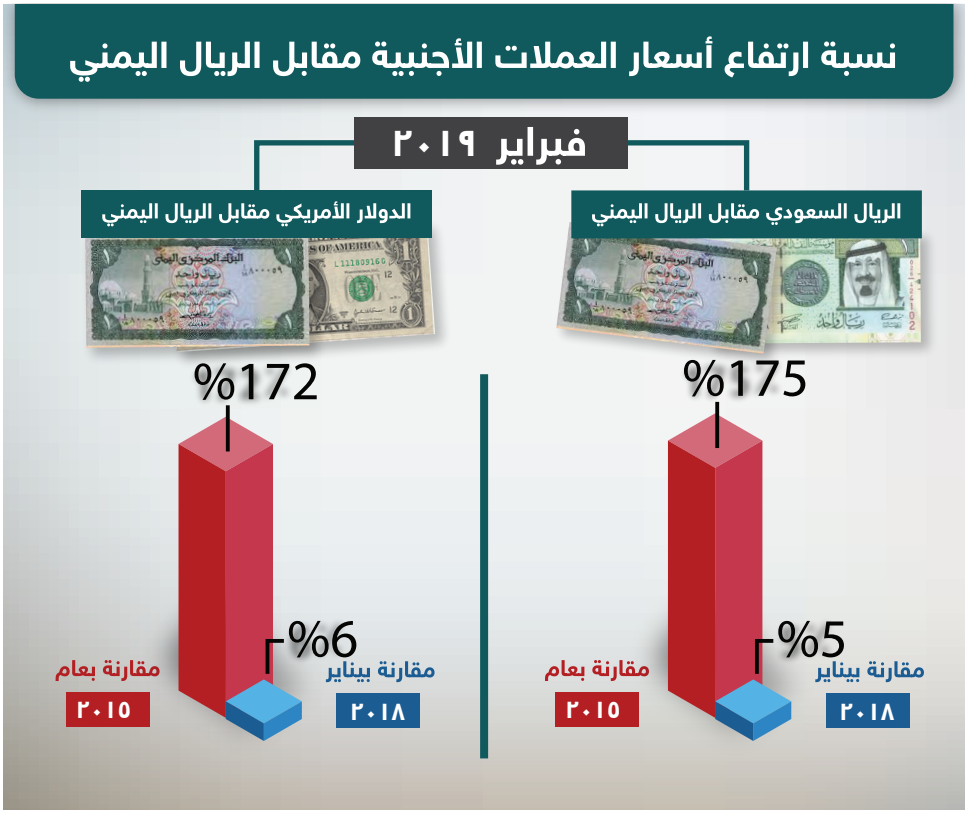

التطورات الاقتصادية خلال شهر فبراير 2019م

الحكومة اليمنية تقر أول موازنة عامة للدولة منذ بدء الحرب الدائرة في اليمن قبل أربعة أعوام بإجمالي نفقات تقدر بـ 3 ترليون و11 مليار ريال " أي 5,3 مليار دولار" وايرادات قدرها 2 ترليون و159 مليار ريال " أي 3,8 مليار دولار" وبعجز بنسبة 30 بالمئة مقداره 937 مليار ريال أي " 1,7 مليار دولار" وفقا لأسعار الصرف الحالية في السوق.

رئيس الوزراء معين عبدالملك يعلن اعتماد سياسة" التقشف" وتقليص الانفاق ويؤكد عشية اعلان الموازنة العامة للدولة 2019م بانه تم اعداد الموازنة بالشكل المناسب بما يتوافق مع حجم الإيرادات والتركيز على الإيرادات الضريبة والجمركية والنفطية للمساهمة في رفد خزينة الدولة وتعزيز الاقتصاد الوطني، والحرص على عدم تأثر الاقتصاد وسعر صرف العملة وأسعار السلع، ومراعاة بعض المتغيرات وخصوصيات مختلف المحافظات من حيث الجانب الجغرافي والمساحة وعدد السكان وغيرها من العوامل والمتغيرات.

رئيس الوزراء د. معين عبدالملك، يتسلم التقرير الأولى من لجنة الفحص والمراجعة، التابعة للجهاز المركزي للرقابة والمحاسبة، المكلفة بمراجعة عمليات البنك المركزي فيما يتعلق بتغطية الاعتماد المستندية الخاصة بتجار السلع الأساسية وعمليات شراء العملات الأجنبية او ما يعرف بفضيحة فوارق بيع وشراء العملة الصعبة التي كشفها رئيس اللجنة الاقتصادية المستشار الاقتصادي للرئيس هادي.

مندوب اليمن لدى الأمم المتحدة يدعو لتحويل موارد المنظمات الأممية في اليمن عبر البنك المركزي بعدن -وزارة الكهرباء والطاقة، توقع اتفاقية اعداد دراسة استشارية لإنشاء محطة كهرباء تعمل بالغاز في عدن بقدرة 950 ميجا على مرحلتين، المرحلة الأولى 600 ميجا وات والثانية 350 ميجا وات.

محافظ حضرموت فرج سالمين البحسني يصدر قرار بانشاء وحدة تنفيذية لمشاريع التنمية بمحافظة حضرموت.

صندوق النقد العربي، يؤكد إستعداده تقديم 150 مليون دولار لليمن بعد قيامه بسداد الأقساط المتأخرة بموجب الجدولة الجديدة، والحكومة اليمنية تؤكد التزامها بسداد القروض المتأخرة، والمستحقة للصندوق منذ العام 2016.

انشاء رصيف موازي في ميناء المكلا بطول 200 متر لاستيعاب أكبر عدد من البواخر والحاويات وتوسيع نشاط الميناء تجاريا واقتصاديا، وتخصيص ميناء الضبة للاستثمار للقطاع الخاص بهدف فتح المجالات للشركات وأصحاب رؤوس الأموال في الاستثمار في قطاع الموانئ وخلق منافسة تجارية في هذا المجال.

اجتماع للجنة الرباعية الاقتصادية في الرياض لمناقشة الوضع الاقتصادي في اليمن ، واللجنة تطالب جماعة الحوثي برفع التدابير التي فرضتها على البنوك المحلية في صنعاء ومنها حملات الاعتقالات لقيادات البنوك المحلية واجبارها على عدم فتح الاعتمادات المستندية لدى البنك المركزي في عدن.

البنك المركزي اليمني في العاصمة المؤقتة عدن يعلن عن وصول الموافقة على السحب من الوديعة السعودية للدفعة (17) المخصصة للمواد الغذائية الاساسية بمبلغ 59,5 مليون دولار حسب الاعتمادات المستندية المقدمة عبر عدد من البنوك التجارية والإسلامية في جميع محافظات الجمهورية.

شركة النفط في محافظة شبوة تحدد 4800 ريال كسعر للدبة البترول في المحافظة.

مدير فرع شركة النفط اليمنية فرع عدن انتصار العراشة، تقول ان مبيعات الشركة من المشتقات النفطية بلغت 74 مليار و502 مليون ريال عام 2018م.

خدمة الكهرباء والمياه

منذ بداية الحرب في اليمن ما تزال خدمة الكهرباء العمومية منقطعة على معظم المحافظات اليمنية، حيث يبلغ نسبة المواطنين الذين لا يحصلون على الكهرباء العامة 90 % من أجمالي عدد السكان. ولم يشهد شهر فبراير أي تحسن في خدمة الكهرباء العامة خاصة في المناطق التي تسطير عليها جماعة الحوثي ، حيث تشهد هذه المناطق انقطاع تام لخدمة الكهرباء العامة منذ بداية الحرب ، وتنشتر في هذه المناطق خدمة الكهرباء التجارية ذات التكلفة المرتفعة ، حيث يصل سعر الكيلو الي 270 ريال مقارنة بـ 6 ريال سعر الكيلو العمومي قبل الحرب، وبنسبة ارتفاع 4400 % مقارنة بسعر الكيلو قبل الحرب، بالإضافة الي فرض رسوم اشتراك أسبوعية تبلغ 300 ريال على كل مشترك يدفعها المشترك سوى استخدم كهرباء ام لم يستخدم، وهو ما يعد استغلالا لحاجة المواطنين لخدمة الكهرباء.

ويلجأ معظم اليمنيين الي شراء انظمة الطاقة الشمسية كبديل للكهرباء العمومية، وعلى الرغم من ان الطاقة الشمسية لا تغطي سوى 60 % من الاستخدام المنزلي للكهرباء، ولا تلبي احتياجات المحلات التجارية التي تحتاج الي طاقة أكبر لتشغيل الثلاجات والماكينات الكبيرة. لكن كان هناك اقبال كبير للعديد من الاسر على شراء انظمة الطاقة الشمسية لتوفير احتياجاتهم من الطاقة الكهربائية، وتصل كلفة الحصول منظومة طاقة شمسية بقدرة 100 امبير فقط الى ما يقارب ألف دولار امريكي.

فيما تعتبر المحافظات الواقعة تحت سيطرة الحكومة الشرعية المعترف بها دوليا أفضل حالا من المناطق حيث تتوفر الكهرباء العمومية في معظم المحافظات التي تحت سيطرة الشرعية خاصة في محافظة حضرموت والعاصمة المؤقتة عدن ومحافظة مأرب.

ولا تختلف خدمة المياه العامة عن الكهرباء حيث تعاني المناطق الواقع تحت سيطرة جماعة الحوثي من انقطاع خدمة المياه منذ بداية الحرب، كما شهدت محافظة تعز ازمة كبيرة في المياه خلال شهر فبراير 2019م وارتفعت أسعار المياه بشكل كبير حيث ارتفع أسعار بوزات المياه بنسبة تصل الي 100 % ، وتعتبر محافظة تعز من المحافظات اليمنية التي تعاني من قلة المياه والمحافظة الأكثر كثافة سكانية .

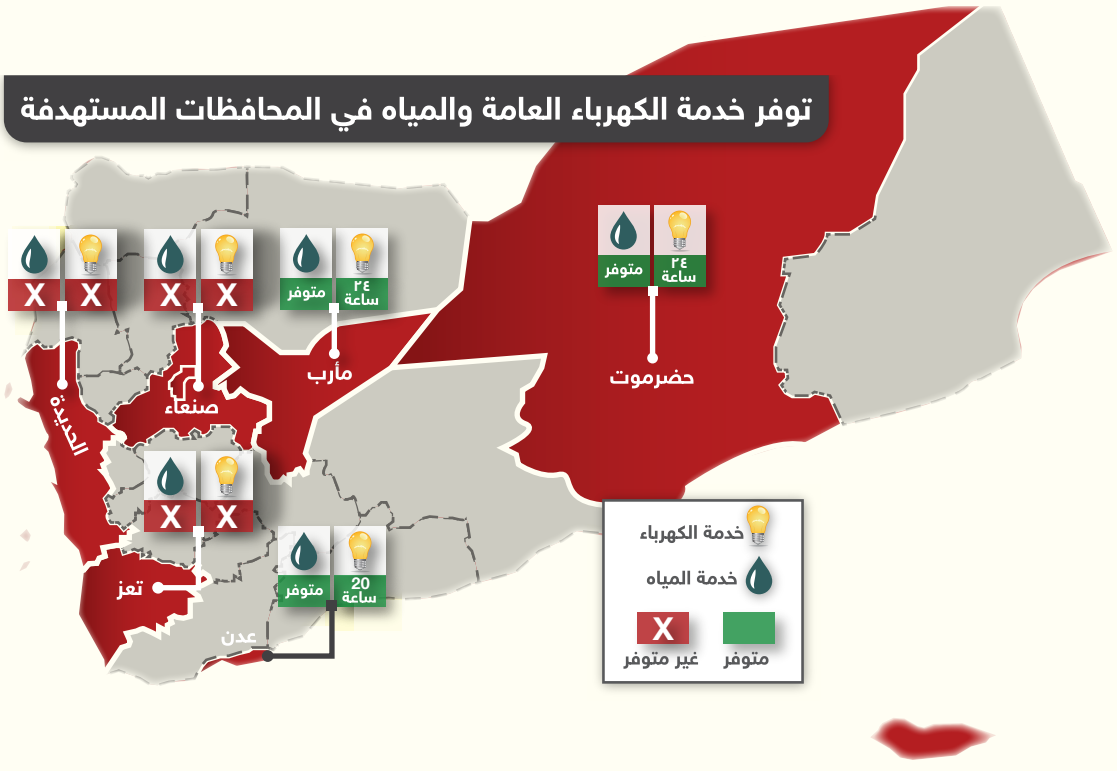

مع استمرار الحرب تزداد الكلفة الإنسانية لها ، ووفق لأخر تقرير أصدرته منسقة الشؤون الإنسانية في اليمن اوتشا فقد ارتفع عدد المواطنين الذين هم بحاجة ماسة لمساعدات إنسانية بنسبة 27 % مقارنة بشهر ديسمبر 2017م ، حيث بلغ عدد السكان الذين هم بحاجة الي مساعدات إنسانية الي 24.1 مليون أي ما يقارب 80 % من اجمالي عدد السكان منهم 14.3 مليون بحاجة ماسة لمساعدات إنسانية ، و 17.8 مليون نسمة يفتقرون الوصول الي المياه الصالحة للشرب والصرف الصحي، و ، فيما ارتفع عدد النازحين الي 3.3 مليون شخص.

ومع تزايد المعانة الإنسانية في اليمن في ضل انتشار للأمراض والأوبئة القاتلة كالكوليرا وأنفلونزا الخنازير الذي اودى مؤخرا بحياة العشرات من المواطنين خاصة في المناطق التي تسيطر عليها جماعة الحوثي في ظل انعدام الادوية والمستلزمات الطبية اللازمة لمواجهه الوباء، حيث تشير التقارير الي ان 51 % من المنشئات الصحية ما زالت تعمل بشكل كلي فيما توقفت عن العمل 14% من المنشئات الصحية ، بينما تعمل 35 % من المنشئات الصحية بشكل جزئي وهو ما ينعكس لسبا على تقديم الرعاية الصحية الازمة للمواطنين ووفقا لتقرير الاوتشا فإن 19.7 مليون بحاجة الي الرعاية الصحية.

عدد المحتاجين للمساعدة بحسب القطاع* (بالمليون)

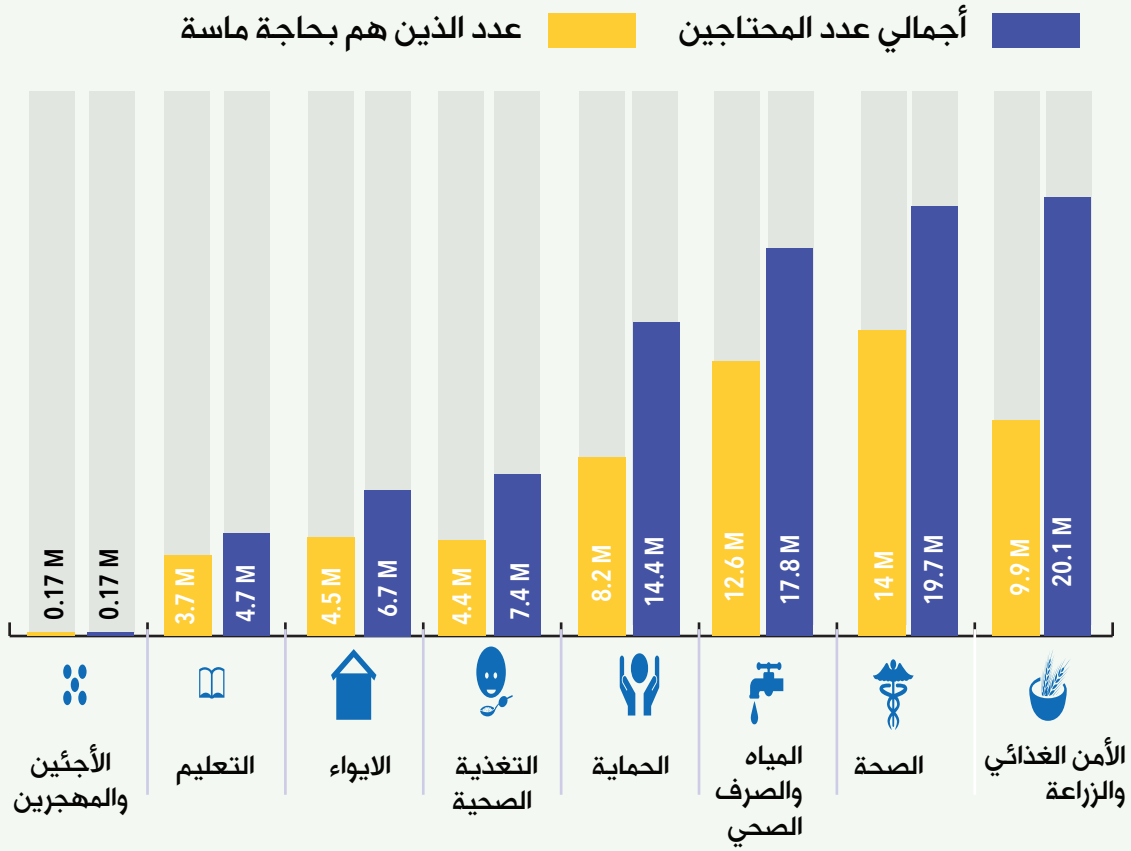

* المصدر: الاوتشا

تطورات القطاع الخاص خلال شهر فبراير 2019م:

- قوات تتبع مكافحة الإرهاب بصنعاء تقوم بمداهمة بنوك محلية وتعتقل عددا من قيادات تلك البنوك منها بنك التضامن الإسلامي وبنك الكريمي وبنك اليمن البحرين الشامل على خلفية فتح الاعتمادات المستندية لدى البنك المركزي في عدن، وموظفوا التضامن ينفذون وقفة احتجاجية على تلك الممارسات.

- تأجيل انتخابات الغرف التجارية الصناعية في المحافظات المحررة، بعد أن كانت وزارة الصناعة والتجارة قد قررت إجراءها في شهر فبراير، ويأتي التأجيل عقب ضغوطات مارسها الاتحاد العام للغرف التجارية الصناعية في صنعاء على الوزارة.

- موظفو "سبأفون" يحتجون أمام المحكمة العليا ويناشدونها بإيقاف تعسفات المحكمة التجارية والغاء أحكام جائرة أصدرتها المحكمة ضد الشركة.

- بنك اليمن الدولي يحقق أرباح بأكثر من 7 مليارات و993 مليون ريال ومصلحة الضرائب بصنعاء تتهم البنك بعدم صحة البيانات الضريبية المقدمة وتشكل لجنة للتدقيق في كافة حسابات البنك منذ انشاءه.

- البنك المركزي اليمني بصنعاء يفرض شروطا على البنوك المحلية بعدم فتح الاعتمادات المستندية لاستيراد المواد الأساسية في البنك المركزي في عدن

- إدارة سيدات الأعمال في الغرفة التجارية والصناعية بمحافظة تعز تفتتح " المعرض التسويقي الثالث (لكِ) في قاعة الغرفة التجارية لعدد 30 مشارك من سيدات ورائدات الأعمال في المحافظة.

- وزير النقل صالح الجبواني يعلن عن موافقة وزارته على إنشاء شركة حضرموت للطيران برأسمال حضرمي

- عدن..سائقو النقل الثقيل يضربون عن العمل احتجاجا على تعسفات النقاط الأمنية.

- افتتاح مصنع شركة معالم المكلا لإنتاج البلك الأوتوماتيكي الحديث بالمكلا.

يعد مركز الدراسات والإعلام الاقتصادي أحد أهم منظمات المجتمع المدني اليمنية التي تعمل في الشأن الاقتصادي والتوعية بالقضايا الاقتصادية وتعزيز الشفافية والحكم الرشيد ومشاركة المواطنين في صنع القرار، والعمل على إيجاد إعلام مهني ومحترف.

كان للمركز إسهامات كبيرة في مناقشة وتصويب السياسات الاقتصادية وكشف الاختلالات في الأداء الاقتصادي والتأثير على صناع القرار بما يخدم الرؤية التي يسعى إليها المركز؛ " اقتصاد يمني ناجح وشفاف"، ناهيك عن أدواره في تقديم المعلومة الاقتصادية بصورة مبسطة للمجتمع. و يحرص المركز على الاستمرار في دوره المعرفي رغم الظروف الصعبة التي تعيشها اليمن.

مركز الدراسات والاعلام الاقتصادي

Studies & Economic Media Center

Address: Taiz, Yemen

| www.Economicmedia.net

| 00967 4 249 306

| 00967 736500078

| Economicmedia@gmail.com

| EconomicMedia

| EconomicMedia